العرب
الأحد 2021/11/21
السنة 44 العدد 12247

ترشح عقيلة صالح للرئاسة يحد من حظوظ سيف الإسلام وحفتر

رئيس البرلمان الليبي يقطع الطريق أمام تعديل قانون انتخاب الرئيس

يحد ترشح رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح للانتخابات الرئاسية من فرص فوز قائد الجيش المشير خليفة حفتر ومرشح النظام السابق سيف الإسلام ابن العقيد الراحل معمر القذافي خاصة أن صالح يتحدر من قبيلة العبيدات أبرز قبائل الشرق الليبي.

تشتيت الأصوات

طرابلس - قدم رئيس مجلس النواب (البرلمان) الليبي عقيلة صالح أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية السبت في خطوة ستضعف حظوظ قائد الجيش خليفة حفتر وسيف الإسلام ابن معمر القذافي.

ولئن مثلت كلمة صالح إثر تقديمه لأوراق الترشح فرصة لقطع الطريق أمام الطامحين لتعديل قانون الانتخابات الصادر عن البرلمان عبر تأكيده على أنه لا تعديل لتلك القوانين، فإن ترشحه يسلط الضوء مجددا على حظوظ حفتر وسيف الإسلام في السباق الرئاسي.

ويتحدر صالح من قبيلة العبيدات التي تُعد من أبرز وأكبر قبائل الشرق الليبي ما قد يمنح رئيس البرلمان فرصا إضافية بينما يحد ترشحه من حظوظ مرشح النظام السابق سيف الإسلام وقائد الجيش خليفة حفتر.

وقال صالح (77 عاما) في تصريحات نقلتها محطة "ليبيا تنتخب" التلفزيونية المخصصة للانتخابات الليبية إنه "لا مجال لفتح القوانين الانتخابية وتعديلها".

عبدالله بليحق

الأوان قد فات على تعديل قوانين الانتخابات

وأضاف صالح "حضرت اليوم (السبت) إلى مدينة بنغازي المجاهدة لتقديم مستندات الترشح إلى منصب رئيس الدولة الليبية وبهذه المناسبة أدعو جميع الليبيين إلى المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لأنها هي المخرج الوحيد لإنهاء الأزمة".

ودعا رئيس مجلس النواب الذي تخلى عن منصبه مؤقتا في سبتمبر الماضي "المجتمع الدولي إلى الإشراف على الانتخابات حتى يطمئن الناس في الداخل والخارج على نزاهتها"، معربا في ذات الوقت عن أمله بأن "تجري بنزاهة وشفافية احتراما لإرادة الجميع".

وأكد صالح "أن من يتولى رئاسة الدولة هو مقاتل ليبي اختاره الشعب الليبي بإرادته الحرة ودون تدخل من الغير". وشدد على ضرورة عدم وجود "أي التفاف مادي أو معنوي في هذه العملية الانتخابية كما أنه لا مجال لوجود بريق المال الفاسد فيها".

وفي وقت سابق السبت أكد الناطق باسم مجلس النواب عبدالله بليحق أن "الأوان قد فات على تعديل قوانين الانتخابات".

وأوضح بليحق في تصريح لقناة "ليبيا الأحرار" الذراع الإعلامية للإخوان المسلمين في ليبيا أن "من مصلحة الليبيين دعم الانتخابات الرئاسية والتشريعية لإنهاء حالة الانقسام".

وأضاف بليحق أن "مجلس الدولة يهدف إلى تعطيل مسار الانتخابات منذ البداية، مؤكدا أن هذا هدفه الأساسي وليس غرضه الاعتراض على قوانين مجلس النواب".

وكان الناطق باسم مجلس الدولة محمد عبدالناصر قال إن "المجلس سيتقدم بمبادرة خلال الأيام القادمة تقضي بتأجيل الانتخابات حتى يتم التوافق على التشريعات الخاصة بالعملية الانتخابية، وتفضي إلى حالة الاستقرار".

وأوضح عبدالناصر في مداخلة مع قناة "ليبيا الأحرار" أن "الانتخابات دون قاعدة دستورية ستربك المشهد"، منوها إلى "ضرورة أن تكون هناك انتخابات تنهي الأجسام القائمة حاليا، وتنتج جسما تشريعيا جديدا".

وفي المقابل لا يزال الدبيبة يدفع نحو فرض تعديلات على قانون الانتخابات بما يفتح له طريق الترشح حيث يواصل حملته التحريضية ضد القانون المذكور.

وقال الدبيبة إن "قانون الانتخابات فُصّل من أجل خدمة أشخاص بعينهم"، في إشارة إلى المشير خليفة حفتر وهو ما يبدو أنه غير دقيق إذا ما ثبت أن حفتر لم يتخل عن جنسيته الأميركية.

وأضاف الدبيبة في كلمة خلال زيارته إلى بلدية زوارة السبت مخاطبا الليبيين "أنتم من تقررون مصيركم وتوقفون العبث، فلا وقت لدينا للمهاترات، ولا يمكن أن نسمح لهم من جديد أن يعبثوا بمصير هذا الوطن".

وغازل رئيس الحكومة الأمازيغ من خلال تحدثه ببعض الكلمات الأمازيغية قائلا إن "الأمازيغ جزء لا يتجزأ من بلادنا ومن حقهم المطالبة بدستور يكفل لهم كل الحقوق"، مشددًا على ضرورة "تدريس اللغة الأمازيغية في جميع المدارس الليبية".

وأكد أنه سيصدر تعليماته لمصلحة الأحوال المدنية للسماح بتسجيل الأسماء الأمازيغية طالما لا تخالف الشريعة الإسلامية.

ولا يعد هجوم الدبيبة على قانون انتخاب الرئيس الأول من نوعه، حيث سبق أن وصفه بـ"المعيب"، مستعيرا بذلك عبارات يستخدمها رئيس المجلس الأعلى للدولة المحسوب على الإخوان خالد المشري مشيرا إلى أنه سيعلن عما إذا كان سيترشح للرئاسة "في اللحظة الحاسمة".

وتخالف خطوة الدبيبة نحو الترشح للرئاسة والتي يعتزم اتخاذها المادة 12 من قانون الانتخابات الرئاسية التي تنص على ضرورة "توقف المرشح عن العمل وممارسة مهامه قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر، وإذا لم يُنتخب يعود إلى سابق عمله".

كما تخالف الإقرار الذي وقعه متقلدو المناصب التنفيذية في ليبيا، والتعهدات التي ألزمتهم بها البعثة الأممية في ليبيا خلال ملتقى الحوار الليبي المنعقد في الرابع من فبراير الماضي بعدم الترشح للانتخابات التي تلي المرحلة التمهيدية، وفق الباب الخاص بشروط الترشح لمناصب السلطة التنفيذية.

وبلغ عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية التي من المقرر أن تجري جولتها الأولى في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل 29 مرشحا، وفق قناة "ليبيا تنتخب".

وتأتي هذه الانتخابات، وهي الأولى التي تجرى بالاقتراع العام في ليبيا، تتويجا لعملية سياسية شاقة ترعاها الأمم المتحدة. وقد تم تسجيل أكثر من 2.83 مليون ليبي من أصل سبعة ملايين للتصويت فيها.

قيس سعيد: لا تطبيق لقانون تشغيل من فاقت بطالتهم عشر سنوات

تونس - رفض الرئيس قيس سعيد تفعيل القانون رقم 38 الصادر العام الماضي، والذي يقضي بتشغيل من فاقت بطالتهم العشر سنوات، في خطوة لاقت ترحيبا باعتبار غياب الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.

ووجه الرئيس سعيّد مساء الجمعة اتهامات مبطنة للحكومات السابقة بارتكاب فساد إداري وممارسة المحسوبية في التشغيل على نطاق واسع، ما دفع بالآلاف إلى الانتفاع بوظائف بمؤسسات الدولة بشهائد مزورة.

وقال سعيد خلال لقائه وزير التشغيل في حكومة نجلاء بودن، إن الآلاف تقدموا إلى الوظائف بشهائد تحمل أختاما غير صحيحة بتواطؤ جهات لم يسمّها، مضيفا أن عددا منهم جرت إحالته إلى القضاء.

وقال الرئيس "عديدون انتفعوا بهذه الشهائد بناء على ولائهم وبناء على تواطؤ جهات مكنتهم من هذه الشهائد".

ويطالب عشرات الآلاف من خريجي الجامعات التونسية ممن طالت بطالتهم أكثر من عشر سنوات بتشغيلهم آليا، وتطبيق قانون صدر في أغسطس 2020 يمنح أولوية الانتداب لهذا الصنف من العاطلين.

لكن الرئيس سعيد قال إن هذا القانون "وضع لبيع الأوهام واحتواء الغضب".

وتبلغ نسبة البطالة في تونس 18.4 في المئة في إحصائيات تخص الربع الثالث من هذا العام يمثلون أكثر من 762 ألف عاطل.

وقبل عام كانت نسبة العاطلين من حاملي الشهادات العليا قرابة الثلث من إجمالي العاطلين.

وتعهد سعيّد الذي أعلن التدابير الاستثنائية في البلاد وعلق العمل بمعظم مواد الدستور، بمكافحة الفساد المستشري بمؤسسات الدولة والتصدي للفوضى.

وقال سعيّد "سنعمل على تطهير البلاد، لأن الشعب يريد تطهير البلاد".

ورحبت أوساط سياسية بقرار سعيد باعتبار أن القانون المذكور وُصف حتى قبل مصادقة البرلمان المجمدة أعماله بالشعبوي، حيث ترزح تونس تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة، لكن العديد من الشباب الذين راهنوا على القانون خرجوا في احتجاجات في عدد من المدن.

وأكد رابح الخرايفي الكاتب والباحث في القانون الدستوري السبت أن القانون عدد 38 المتعلق بالانتداب الاستثنائي لمن طالت بطالتهم، يعتبر من "القوانين المهجورة التي لا يمكن تنفيذها" مرجعا ذلك لـ"غياب الأسس المالية".

ونقلت إذاعة "إكسبراس أف.أم" المحلية عن الخرايفي، قوله "كان من المفروض الإقرار بعدم دستورية هذا القانون من طرف الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين".

وبخصوص إعلان سعيد عدم تفعيل هذا القانون، قال المتحدث "هو قرار شجاع من الناحية السياسية لأنه لا بد من المصارحة بالواقع وعدم بيع الأوهام"، مضيفا "رئيس الجمهورية كان ولأول مرة صريحا من خلال قراره هذا".

وتابع "كلّ من رئيس الجمهورية ورئيسة الحكومة مُطالبان بالخروج وبمصارحة الشعب واتخاذ قرارات في إطار التقشف، من قبيل إيقاف توريد كل ما هو استنزاف للمالية العمومية، إضافة إلى الحدّ من استعمال السيارات الإدارية".

رابح الخرايفي

قرار سعيد شجاع وصريح لأن القانون 38 غير قابل للتطبيق

وواصل "على سعيّد مخاطبة الشعب خاصة حول ما يتعلق بموارد صندوق 1818 واعتماد الشفافية لكسب ثقة التونسيين، وعليه الإعلان عن إيقاف الانتدابات ما عدا المتعلقة بالأمن والجيش، وكذلك التوجه إلى تعبئة 40 في المئة من الضرائب غير المستخلصة والإعلان عن الترفيع في الضرائب لتغطية العجز المالي الوارد في قانون المالية التعديلي للسنة الحالية".

وفي المقابل، أثار قرار الرئيس سعيد غضب عدد من الشباب العاطلين عن العمل الذين خرجوا إلى الشوارع للاحتجاج في بعض المدن.

وتظاهر العشرات من العاطلين عن العمل في ولاية (محافظة) قفصة (جنوب غرب).

ورفع هؤلاء المتظاهرون شعارات على غرار "خدّمونا خدّمونا ولا هزوا وقفونا" (نريد التوظيف أو أوقفونا في السجون)، وغيرها من الشعارات.

وبدورها طالبت حركة الشعب التي تعد الحزب الرئيسي الداعم لسعيد بتطبيق القانون عدد 38.

وقالت الحركة في بيان نشرته السبت إن "الحكومة مطالبة بمباشرة إصدار الأمر الترتيبي المتعلق بالقانون المذكور بعيدا عن استحضار كل الخلفيات والحسابات السياسية التي رافقت صياغته والمصادقة عليه"، مذكّرة بأنها صاحبة المبادرة التشريعية التي أفرزت القانون.

انتقادات للحكومة المغربية بسبب تخفيض سن التوظيف في التعليم

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثار قرار وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة القاضي بحصر التوظيف في التعليم في سن الـ30 وتطبيق مسطرة الانتقاء، موجة من الغضب على كافة المستويات المهنية والسياسية والشعبية، حيث اعتبرت أن القرار إقصائي ومجحف وسيعمق أزمة البطالة بالمغرب.

ومن نتائج هذا القرار خروج طلبة كلية ظهر المهراز بجامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس ليلة الجمعة في مسيرة احتجاجية للمطالبة بإلغاء الشرطين.

وندد الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر بقرار وزارة التربية الوطنية، واصفا إياه بـ"غير القانوني والإقصائي" الذي من شأنه مفاقمة إحباطات الشباب المغاربة في زمن الجائحة.

وشدد لشكر على أن "القرار من شأنه مفاقمة الاحباطات وسط حاملي الشهادات الذين ينتظرون هذا الاختبار لولوج عالم الشغل، خاصة مع اعتماد الشرط المتعلق بالسن والذي يعد مخالفا لقانون الوظيفة العمومية، والقوانين الأساسية التي حددت السن في 40 سنة".

واعتبر أن ذهاب الحكومة إلى "حصر السن هو في الحقيقة بدون مبررات وغير معقول بالمطلق، وأن استقدام هذا الإجراء في ظروف قاسية وصعبة جراء تداعيات الجائحة هو ترجمة لتوجهات حكومية نيوليبرالية بعيدة كل البعد عن التوجهات المجتمعية وتنزيل النموذج التنموي المنتظر".

وأكد أحمد أندلوسي، الباحث في القانون العام والعلوم السياسية، أنه من الناحية القانونية لا يوجد أي أساس للقرار الوزاري لأن النظام الأساسي للأكاديميات يحدد سن الـ40 مع إمكانية التوظيف في الـ45 في بعض الحالات، موضحا أن القرار يستند فقط على القانون الإطار للتعليم والنموذج التنموي الجديد وكلاهما لا صلة له بتحديد السن ولا يمكن القفز على المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي للأكاديميات الجهوية وقبله المرسوم المحدد لسن التوظيف في الوظيفة العمومية.

وشدد أندلوسي في تصريح لـ"العرب" على "أن القرار باطل من الناحية القانونية ويمكن الطعن فيه من قبل المتضررين أمام المحكمة الادارية".

وتهم المستجدات التي جاء بها القرار الوزاري وضع إجراءات للانتقاء القبْلي لاجتياز الاختبارات الكتابية بناء على معايير موضوعية وصارمة بغية ترسيخ الانتقاء ودعم جاذبية مهن التدريس لفائدة المرشحين الأكفاء. وتأخذ هذه المعايير بعين الاعتبار العلامة المتحصل عليها في الباكالوريا والإجازة وسنة الحصول على هذه الأخيرة.

كما تم إدراج "رسالة بيان الحوافز" كوثيقة إلزامية، وذلك من أجل تقييم الرغبة والاستعداد والجدية التي يبديها المرشحون بخصوص مهن التربية، وترى الوزارة في بلاغها أن تحديد السن الأقصى لاجتياز الاختبارات في 30 سنة، يهدف إلى جذب المرشحين الشباب نحو مهن التدريس وبهدف ضمان التزامهم الدائم في خدمة المدرسة العمومية علاوة على الاستثمار الأنجع في التكوين وفي مساراتهم المهنية.

وفي هذا الإطار أكد علي لطفي، الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل، لـ"العرب" أن "هذا القرار مجحف وإقصائي ويتناقض كليا مع الالتزامات الحكومية ومع انتظارات أبناء الشعب المغربي، ومع آمالهم في الإصلاح والتغيير الحقيقي وحقهم في الشغل والكرامة".

وأضاف لطفي أن القرار لا يعكس حقيقة الاختيارات المعبر عنها للاستجابة لانتظارات الأسر المغربية، التي لم تدخر جهدا في تعليم وتكوين أبنائها، لتجد أمامها اليوم شرطا جديدا يحرم أبناءها من ولوج الوظيفة والحصول على منصب شغل لائق يصون كرامتهم ويحقق العدالة الاجتماعية المنشودة التي تبناها التصريح والبرنامج الحكومي.

علي لطفي

القرار الوزاري مجحف ويتناقض كليا مع الالتزامات الحكومية

ورفضت نادية العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية اتهام الحكومة بالتنصل من وعودها والتزاماتها، مؤكدة أن "هناك من اعتبر البرنامج الحكومي ومشروع قانون المالية مجردّ إعلان للنوايا"، كما دعت إلى "تجنب الحكم المُسبق على النوايا، لاسيما أن الحكومة بالكاد أكملت شهرها الأول، وعبّرت بالملموس عن حرصها على تثمين الزمن السياسي".

واعتبر رشيد حموني، البرلماني وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، أن قرار وزير التربية الوطنية اعتراف بفشل الرهانات الاستراتيجية للحكومة، ما سيعزز الحلقة المفقودة للثقة بينها وبين الشعب.

وأكد أندلوسي أن القرار يخالف الالتزام الحكومي السابق بتكوين المجازين في التربية والتكوين مع فتح الترشح أمامهم لاختبارات توظيف كوادر الأكاديميات المتعاقدين سابقا، فنحن الآن أمام أفواج من الخريجين لم يحظوا بعد بفرصتهم في ولوج الوظيفة العمومية وأغلقت الباب أمامهم من جديد بعد جرعة أمل اختفت كالسراب.

وكدفاع عن وجهة نظر حكومتها في هذا الشأن أمام مجلس المستشارين، أشارت العلوي إلى الزيادة التي تم تسجيلها على مستوى اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة للدولة بـ10 مليارات درهم، والتي خصص نصفها لقطاعي التعليم والصحة، ونصفها الآخر تم توجيهه بالأساس لتشغيل الشباب في إطار برنامج الأوراش الكبرى والصغرى الذي سيحدث حوالي 250 ألف منصب شغل في سنتين.

وقد نبه رئيس فريق التقدم والاشتراكية في مجلس النواب إلى أنه لا يمكن معالجة البطالة من خلال تعطيل الكفاءات وأصحاب الشهادات خصوصا وأن المغاربة بكل أعمارهم لا يمكن أن يتحولوا من عاطلين إلى معطلين، مشيرا إلى أنه لا داعي للعض على الفرص المتاحة، وعلى أمل المغاربة في الشغل.

أول اختبار لحكومة أخنوش